

سلة برلمانية

التميمي لجعل إيجار الشقة 5 دنائير للمتر

تقدم النائب عبدالله التميمي باقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة للمادة 26 من القانون 35 لسنة 1978 بشأن إيجار العقارات مشفوعا بمدكرته الايضاحية. ونص الاقتراح على اضافة النص التالي: يتم إيجار البيوت والاولاد والشقق السكنية وفقاً للمساحة بالمتر بواقع 5 دنائير للمتر المربع الواحد على أن يتعدى سعر الغرفة الواحدة خمسين دينارا والصالة متره ويستثنى من سعر الإيجار الخدمات والمنافع التابعة للسكن.

الفضل لإصلاح البنية التحتية لكل منطقة على حدة

تقدم النائب نبيل الفضل باقتراح برغبة بالتعاقد مع شركة متخصصة في اعمال الصيانة واصلاح الاعطال في كافة عناصر البنية التحتية وكافة اعمال النظافة والصرف الصحي لكل منطقة سكنية على حدة. وطالب الفضل بتفعيل دور الاهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة بالانجاز.

الطريحي يسأل العيسى عن إغلاق مدرستين

وجه النائب عبدالله الطريحي سؤالاً برلمانياً الى وزير التربية وزير التعليم العالي بدر العيسى، حول سبب تأخر الصيانة لتأنيوة عبدالرزاق البصير وتأنيوة فلسطين ومدرسة ام سلمة في منطقة الرميثة؛ وما خطة الوزارة لصيانة المدارس في محافظة حولي التعليمية؛ وهل تم ادراج تأنيوة عبدالرزاق البصير وتأنيوة فلسطين ومدرسة ام سلمة ضمن خطة الصيانة للعام الدراسي الحالي؛ ومتى تنهي عملية الصيانة؟.

العوذي يسأل الخالد عن عدد السيارات المسجلة سنوياً في المرور



كامل العوذي

وعدد السيارات المملوكة للخليجيين. وعزا العوذي سؤاله الى ما تعانيه البلاد من أزمة مرورية شديدة تزداد حدتها عاما بعد عام دون حل جذري شامل، أو خطة زمنية محددة يتم خلالها علاج هذه الأزمة المتفاقمة، ورغبته في المساهمة في حل الأزمة، «إيماناً بدورنا كنواب عن الأمة، وذلك عن طريق العمل على وضع نص تشريعي ييسر سلطة التنفيذية في مهمتها لما نعرفه من ثقل المهمة الملقة على عاتقها».

وجه النائب كامل العوذي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد يطلب تزويده بعدد السيارات التي يتم تسجيلها سنوياً في الإدارة العامة للمرور، سواء كانت حديثة، أو تدخل الكويت عن طريق الاستيراد سواء كانت حديثة أو مستعملة، وعدد السيارات التي لم يتم تجديد رخصتها بسبب عدم صلاحيتها لعامي 2013 - 2014، وعدد السيارات المملوكة للكويتيين، وعدد السيارات المملوكة للمقيمين، وعدد غير محدد الجسيمة، لفئة غير محدد الجسيمة،

الجيران: الخوارج أول من ولوا امرأة القضاء

سأل عبدالله عن غير الكويتيين العاملين بالخارج لرعاية مصالح الكويت



عبد الرحمن الجيران

وتحقيقاً لسياسة الاحلال الوظيفي.

والعسكرية والاستثمارية». وقال: هل تم التفتيش عليهم عن طريق جهة عملهم؟ وهل طبقت عليهم عقوبات؟ ولماذا لم يتم استبدالهم بكفاءات وطنية من حملة الشهادات والخبرات على الرغم من توفرهم؟ وما سياسة الدولة في هذا الاحلال من وجدت؟ وكم عدد الذين تم استبدالهم في ذات العام من غير الكويتيين واحلال الكويتيين مكانهم؟ وعزا الجيران اقتراحه الى الحاجة الماسة لاجراء فرصة عمل للكويتيين وخاصة لحملة الشهادات العليا والتخصصات في كافة مؤسسات الدولة

قال النائب عبدالرحمن الجيران ان اول من ولّى امرأة منصب القضاء هم الخوارج. وأوضح الجيران في تصريح ان «عزلة والد شبيب الشيباني تولت القضاء بالكوفة وصلت بالناس اماماً، وكانت مثلاً للشجاعة والقتال». من جهة ثانية، وجه الجيران سؤالاً برلمانياً الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله عن عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الخارج لرعاية مصالح الكويت خلال سنة 2011 الى 2013، وهذا يشمل السفارات والملاحقات والمكاتب الصحية

ضرورة إيجاد فرص عمل للكويتيين تحقيقاً لسياسة الإحلال الوظيفي

باحث برلماني يصدر موسوعة البحوث الدستورية البرلمانية

توثيق العلاقة بين السلطات الثلاث في الممارسة الديمقراطية



في الطعون الانتخابية، وصولاً الى تولي المحكمة الدستورية اختصاص الفصل في الطعون الانتخابية بعد انشائها عام 1973 وما استقرت عليه مبادئها القضائية بشأن ابطال الانتخابات وإعادتها سواء جزئياً أو برمتها، وما انتهت إليه بشأن الصفة والمصلحة والقضاء بعدم الدستورية وتوسعها في ممارسة رقابتها القضائية الدستورية على مراسيم الضرورة وقانون الانتخاب.

وتمنى راضي أن يكون قد ساهم في توثيق مرحلة مهمة من حياة الكويت المرتبطة بالعلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في شأن الممارسة الديمقراطية والنيابية، امل ان يكون في الموسوعة ما يخدم الاجيال المقبلة في الوقوف على ما مضى من تاريخ سياسي هام هو النافذة الصحيحة التي نرى بها المستقبل استفادة من كل العثرات وتاصيلاً للحقائق.

رئيس مجلس الوزراء وحود مسؤولياته وما أثير بشأن دستورية بعض الاستجابات. وتضمن الجزء الثاني من الموسوعة والذي يحمل عنوان «الطعون الانتخابية وقضاء المحكمة الدستورية بين عامي 1961 - 2014»، والذي كتب تقديمه المستشار يوسف المطاوعة نائب رئيس المحكمة الدستورية، ما تواتر عليه مجالس الأمة 1961، 1967، 1963 من فصل

المحكمة الدستورية في هذا الخصوص، كما يتناول الجزء الثاني الفقه الدستوري في الجهة التي تتولى تفسير الدستور ومدى اختصاص المحكمة الدستورية ومدى الزامية أحكامها، ومن خلال هذا البحث يتم التطرق لأهم وأبرز الأزمات في العلاقة بين السلطين بدءاً من أزمة تشكيل الحكومة عام 1964 وانتهاء بتفسير المحكمة الدستورية لاختصاصات

أصدر الباحث في القضايا الدستورية والبرلمانية عبداللطيف راضي «موسوعة البحوث الدستورية والبرلمانية» من جزءين لتوثيق العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في شأن الممارسة الديمقراطية والنيابية.

وتناول الجزء الأول من الموسوعة «فهم الدستور ومنهج التفسير» والذي كتب تقديمه المستشار فيصل المرشد رئيس المحكمة الدستورية، الأزمات الدستورية التي مرت بها السلطان التنفيذية والتشريعية منذ مجلس الأمة المنتخب عام 1963 وكيف تمت معالجة الأمر مدعماً بالآراء المتباينة التي أثيرت على هامش ذلك بشأن فهم نصوص الدستور وتطبيقها، كما يتناول طلبات التفسير التي قدمت للمحكمة الدستورية بغية الوقوف على فهم النص الدستوري وما انتهت اليه

أعرب الباحث عبداللطيف راضي عن أمه في أن تخدم «الموسوعة» الأجيال القادمة بالوقوف على ما مضى من التاريخ السياسي للكويت.

الحمدان يستفسر عن تراخيص الحج

وجه النائب حمود الحمدان سؤالاً برلمانياً الى وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وزير العدل يعقوب الصانع يطلب تزويده بتقرير مفصل عن الاجراءات المستخدمة هذا العام في ما يتعلق بتراخيص الحج.

وقال الحمدان: «ماذا فعلت بعثة الحج الكويتية ووزارة الاوقاف تجاه منع ادارتي الحملات من لبس ملابس الاحرام في المطار؟ وما سبب منع الاداريين من لبس الاحرامات رغم منح الوزارة تراخيص لهم؟ وما تحركات الوزارة وبعثة الحج لتجنب تكرار مثل هذا الامر في موسم الحج المقبل؟ وعزا الحمدان سؤاله الى صدمة كثير من حجاج بيت الله الحرام هذا العام من الاجراءات المتعلقة بالتراخيص التي تمنحها حكومة خادم الحرمين الشريفين للحجاج بالتعاون مع مكتب شؤون الحج في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

5 نواب يقترحون تعديل قانون الجزاء

تقدم النواب خليل عبدالله واحمد لاري وعدنان عبدالصمد ونبييل الفضل وفصيل الدويسان باقتراح بقانون باضافة مادة جديدة على قانون الجزاء الكويتي رقم (16) لسنة 1960 تتعلق بتوقيع عقوبة جزائية على اي موظف عام خلال عمله الرسمي يتعدى قولاً او فعلاً على اي شخص مستغلاً بذلك وظيفته او طبيعة عمله. ونص الاقتراح في مادته

الاولى على ان تضاف مادة جديدة تحت رقم (135 مكرر2) تنص على ما يلي: كل موظف عام يقوم خلال عمله الرسمي بالتعدي بالقول او بالفعل على اي شخص مستغلاً بذلك سلطته او طبيعة عمله حتى لو كان تنفيذاً لأمر رؤسائه في العمل يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمئة دينار او باحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال باي عقوبة أشد مقررة قانوناً.

3 سنوات صيانة
أو 100,000 كم (أيهما أسبق)
5 سنوات كفالة
(3 سنوات كفالة المصنوع + كفالة إضافية محلية لمدة سنتين)

إحصل
مجاناً
على

إنهم براحة البال،
وقر وقتك

أكاديا 2014



كاميرا خلفية المقاعد الامامية تعذّل كهربائياً تشغيل المحرك بالريموت عجلات المنيوم 19 إنش

إمتلك جي ام سي أكاديا بتصميمها الرائع، بمحرك V6 قوي للغاية سعة 3.6 ليتر بقوة 301 حصان تأخذك حيث تريد بأسرع وقت ممكن. اليوم نقدم لك عرض الصيانة والكفالة لسنوات طويلة لتزجرك عن الهموم والأعباء.

GMC
يفرض هيئته

صمان بطيئ الحاد المحيطة ومساعدة على التفرقة بين حبات الساعة
إمداد كبريتي
إضاءة في وفور الوفود
صمان 3 سنوات أو 100,000 كلم